الإيديولوجية والتنمية في الجزائر عند عبد الله شريط

Ideology and Development in Algeria by Abdullah Cheriet

فركوس مرقب*[1]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، m.ferkous@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/04 تاريخ القبول: 2022/10/02 تاريخ النشر: 2020/12/13

ملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى معرفة دور الفلسفة الّذي أخذ أبعاداً معاصرة ومختلفة، والكشف عن بُعد الاهتمام بمشاكل الإنسان المعاصر، وبُعد التنظيم في ضمّ الجهود الفكرية والفلسفية، الّذي يمنحها طابع الشّمولية والعالمية والعمق والتغلغل في حياة الإنسان، وخاصّة أنّ من القضايا التي تبحثها الفلسفة هي أزمة التنمية في الجزائر، بغية الكشف عن أسبابها الّتي يعزوها شريط إلى غياب نظرة شمولية يسمّيها بالأيديولوجية الّتي تسهم في تكوين الإنسان، والاعتماد عليه للخروج من الأزمة، والتي تمكّن من تشخيصها في الأمية الأيديولوجية الّتي تطبع الإطارات والقادة والمثقّفين، فلا تسمح لهم بشراء التنمية الجاهزة المتمثّلة في الآلات والأجهزة والمعدّات، وكثيراً ما تؤدّي إلى الوقوع في مخالب الدّول المصنّعة. طرح شريط مشكلة التنمية في علاقتها بالإيديولوجية مبيّناً بأنّ إيديولوجية التّنمية الحقيقية اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسياً تتوقّف على نقل المعرفة لا على نقل المصانع؛ وهو ما يقصد به تنمية الإنسان اجتماعياً.

الكلمات المفتاحية : الفلسفة الإيديولوجيا، الاشتراكية، التنمية ، الكونية

Abstract:

This study aims to know the role of philosophy, which has taken different cotemporary dimensions and to reveal the dimension of being interested in the problems of contemporary man, and the dimension of unifying intellectuals and philosophical efforts, which gives it its global and universal character of depth and penetration into human life, above all ,that one of the questions examined by philosophy is the crisis of development in Algeria , and to reveal the causes that Cheriet attributes to the absence of a holistic vision

* **المؤلف المرسل**: أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جالمعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)
ferkousmregueb@hotmail.fr

which is called the ideology which contributes to the formation of man, and depends on him to get out of the crisis, which Cheriet was able to diagnose in the ideological illiteracy which characterizes the executives ,leaders and intellectuals, and does not allow them to buy development entirely represented by machines, devices and equipment which often leads to fall into the claws of industrialized countries. Cheriet demonstrates that the ideology of real development is socially and economically related to ideology by demonstrating that it lies in the transfer of knowledge, not the transfer of factory, this is meant by human social development.

Keywords : Philosophy ; Ideology; Development; Socialism; Universel.

1. مقدمة:

تعود أزمة التنمية في جذورها إلى مشكلة بناء الإنسان الجزائريّ وتغييره الّتي كانت ماثلة في المعركة بين العلماء المسلمين قبل الاستقلال، وقادة الأحزاب السياسية في الجزائر، والّتي تعتبر عند عبد الله شريط المرحلة الأولى الّتي أثيرت فيها المشكلات الإيديولوجية، بين المثقّفين والسياسيين منذ الأربعينات إلى اليوم، ولكنّ عدم تقدّم الفكر الإيديولوجي بعد ذلك كان له تأثيره السّلبي على تطوّر فكرنا السّياسي قبل أن يصبح تأثيره أوضح في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية منذ ما قبل الاستقلال إلى ما بعده. وبالتّالي فإنّ تطوّر هذا الفكر وتقدّمه مرهون بالاشتراكية. ومن هنا نتساءل: إلى أيّ حدّ تكون الإيديولوجية الاشتراكية شرطًا لتجاوز أزمة التنمية عند عبد الله شريط؟.

2. الإيديولوجية الاشتراكية والتنمية في الجزائر:

يرتبط بحث أزمة التنمية بمشكلة الإيديولوجية الّتي تؤول عند الإيديولوجيين في العالم إلى السؤال التالي: هل يمكن تحديد إيديولوجية للمجتمع أو الإنسانية عامّة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية أم أنّ هذه الإيديولوجية مستحيلة كتخطيط لمستقبل أناس قد يناقض تفكيرهم الّذي هو صورة لوضعهم، وليس لنظرة سجينة لظروفنا؟.

قبل الإجابة على السؤال علينا أن نعرف الإيديولوجية بأنها: "مجموعة أفكار خاصّة بجماعة ما، وبعصر ما، تعبّر عن مرحلة تاريخية" (Larousse, 1971, p. 524)، وعند عبد الله شريط : "هي بصورة مبسطة، مجموعة من الأفكار والمبادئ الّتي تهدف إلى تنظيم حياة

مجتمع ما، في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، وهي كلمة حديثة نسبيا عرفت بالخصوص واستعملت على نطاق واسع مع انتشار الأفكار الاشتراكية في أوروبا في أواسط القرن التاسع عشر" (شريط، 1981، ص 64)، ومن هنا وبحسب عبد الله شريط فإن :" كلّ مجموعة من الآراء والأفكار والمبادئ المنسجمة الّتي تهدف إلى تنظيم المجتمع وفق مثل محدّدة، هي إيديولوجية بأتمّ معنى الكلمة" (شريط، 1981، ص 64)، وقد ينطبق هذا التعريف كذلك على الإسلام كإيديولوجية كاملة ،عاشت عليها أمم مختلفة من قارّات متباعدة ومن أجناس مختلفة وتتكلّم لغات متباينة، ومع ذلك بنت حضارات كثيرة ومتنوّعة ، و:"لكنّها جميعا تدين بالنظم والتوجيهات والأفكار والمبادئ الّتي جاء بها الإسلام لهذه الأمم جميعًا." (شريط، 1981، ص 64)،فكذلك تقوم الاشتراكية اليوم على مبادئ عامّة، تتّحد فيها مختلف المذاهب الاشتراكية في: "مقاومة استغلال الإنسان للإنسان، وتحديد الملكية الخاصّة إلى حدود لا تستطيع معها أن تمارس هذا الاستغلال وتشجيع الملكية الجماعية باعتبارها هي أداة المساواة الحقيقية بين المواطنين لأنّها لا تجعل أحدًا تحت رحمة أحد، والعناية بالجماهير الشّعبية قبل غيرها" (شريط، 1981، ص 64). فالاشتراكية هي الّتي تقاوم الطّبقية الّتي تخلق الصّراع بين أبناء الأمّة والتناحر غير المتكافئ مع الفئة الغنيّة الّتي تملك كلّ وسائل التغلّب على الفئة الفقيرة رغم قلّة الأولى وكثرة الثانية.

يشير عبد الله شريط إلى أن مبادئ الاشتراكية : "لا تتّفق عليها المذاهب الاشتراكية المختلفة فقط، بل تتّفق فيها أيضا المذاهب من جهة وكلّ الفلسفات والأديان والمثل الأخلاقية السامية من جهة ثانية." (شريط، 1981، ص 65)، وهي قيم إنسانية دافع عنها الإسلام، الّذي نجد في روحه الحقيقية تنديدًا بالّذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله، وأن أمّة ما؛ إذا كتب لها الانقراض والزّوال فإنّ ذلك لا يأتيها إلا عن طريق مترفيها الّذين يفسدون فيها والّذين في تصور عبد الله شريط :"هم الطبقة الّتي تبذّر ثروة المجتمع كلّها في نزوات وشهوات مصطنعة ومدمّرة لقوّة العقل وسلطانه على الشهوات، وهي الّتي تطلق عليها النظرية الاشتراكية الحديثة اسم النفسية "البورجوازية"." (شريط، 1981، ص 65)

3.الاشتراكية الجزائرية وخصائها

إنّ الحديث عن الاشتراكية الجزائرية يدفعنا إلى التساؤل التالي: ما الاشتراكية الجزائرية؟ وما هي خصائصها؟ .

تعرّف الاشتراكية بأنّها :"اصطلاح جديد يطلق على المذهب القائل: إنّ مجرّد الاعتماد على حرّية الأفراد لا يكفي لإيجاد نظام اجتماعي صالح" (صليبا، 1982، ص 88). ولهذا فهي تطرح كنظام بديل للرّأسمالية، وفي هذا الصّدد يذهب عبد الله شريط إلى القول: "بأنّ الجزائر لم تدّع يوما بأنّها اخترعت اشتراكية خاصّة بها وإنّما تعلن فقط أنّ مسيرتها الاشتراكية ليس من الضّروري أن تكون مطابقة لمسيرة اشتراكيات أخرى في بلدان تختلف ظروفها عن ظروف الجزائر" (شريط، 1981، ص 65)، وهو يعني بأنّها ليست أكثر من مذهب، أو تنظيم اشتراكي تتبنّى من خلاله المبادئ الأساسية الّتي نادت بها مختلف الاشتراكيات منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، مستفيدة من النجاحات الّتي أحرزت عليها بعض الأنظمة الاشتراكية المختلفة، والمضافة إلى التقاليد الانسانية العالية في مجال الحقوق الانسانية، الّتي عاش بها شعبها عبر مختلف العصور، ومنها حبّ الحرية، والأنفة من الضّيم والثّورة ضدّ الطغيان وحبّ المساواة والعدالة، و:"كلّ من المبادئ الاشتراكية الحديثة والتقاليد الإنسانية القديمة في الشّعب الجزائري تلتقي عند أهمّ ركيزة حضارية وروحية طبعت شعبنا بطابعها القديم، وهي ركيزة الإسلام الثّوري المتفتّح على العلم والمعرفة والمنادي بالعدالة والتقدّم والدّاعي إلى الكرامة والإيخاء" (شريط، 1981، ص 65). ولهذا فإنّ الاشتراكية في الجزائر تدخل في إطار حضاري يميّزها عن إطار الحضارة الغربية الّتي نبعت منها الماركسية حيث النّضال الطّبقي ضدّ الرّأسمالية الوطنية الجشعة.

لا يرى عبد الله شريط بأنّ الاشتراكية كإيديولوجية قد فُرضت على الشّعب، وإنّما هي مطلب وطنيّ؛ لأنّ: "الميثاق الوطني يعتبر من أحسن الوظائف الإيديولوجية في العالم الثالث الّتي اهتمّت بهذا الموضوع." (شريط، 1981، ص 66)

إنّ من مبادئ الاشتراكية في الجزائر أنّها تقرّر إلغاء الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج عندما تكون وسيلة لاستغلال الإنسان للإنسان على غرار كلّ المذاهب الاشتراكية في البلدان

الحديثة الاستقلال، الّتي تختلف عن البلدان المصنعة؛ حيث توجد طبقة عمّالية قويّة لا تعاني إلّا من اضطهاد طبقتها الرأسمالية الوطنية، في حين أن الطّبقة العمّالية الكادحة في العالم الثالث ناتجة عن النظام الاستعماري الرأسمالي أكثر ممّا هي ناتجة عن رأسمال وطني، الذي لم يسفر عن تكوين طبقة عمّالية قويّة نسبيًا؛ وإنّما أدّى إلى افقار سريع لجماهير الفلّاحين. وانتشار التخلف، و:"كلّ هذا أدّى بالمجتمعات الاشتراكية في العالم الثالث إلى مكافحة الإمبريالية وكفاح الرّأسمالية الوطنيّة الّتي تكون امتدادًا للرأسمالية العالمية" (شريط، 1981، ص 66)

وقد نميّز في الاشتراكية بين الدّول المصنّعة والدّول المتخلّفة ..بحيث إنّ الاشتراكية في البلدان النّامية هي الّتي تخلق الطبقة العمالية، بينما في البلدان المصنّعة فإنّ الطبقة العمّالية هي الّتي تؤدّي إلى الاشتراكية. وهي ضعيفة من حيث العدد ومن حيث الوعي السياسي والإنتاج الاقتصادي ولكنه: "ليس مبرّرًا لعدم بناء الاشتراكية بل العكس هو الصّحيح؛ أي أنّ الاشتراكية هي الطّريق الأسلم والأكثر ضمانًا والأقصر مدّة للنهوض بالطبقة العمّالية الضّعيفة وبقيّة فئات الشّعب المحرومة الّتي تؤلف الأغلبية العظمى" (شريط، 1981، ص 67)، ويشير عبد الله شريط إلى أنّ الكفاح من أجل الاشتراكية، في أوروبا يقوم بالخصوص على سواعد العمّال وأمّا في العالم الثالث بما فيها الجزائر فيقوم على سواعد عدّة فئات أخرى غير عمّالية حليفة للفئة العمّالية ،الّتي تؤلّف فيها فئة الفلّاحين الغالبية العظمى من حيث العدد، ولكنّها من حيث الوعي الطّبقي والنضج السياسي ما تزال في مستوى ضعف الطبقة العمالية الهشّة ممّا يلزمها بأن تتقوّى في جهودها التنموية الاشتراكية بالفئات الحليفة كالعمّال والفلاحين، والشباب والوطنيين والثوريين والجنود، كما لا تستطيع هذه الأخيرة :"أن تستغني عن الرّوح الوطنية، لأنّها مرتبطة بمقاومة الاستعمار والإمبريالية ،ولا عن الرّوح الدّينية في مجتمعاتنا لأنّ هذه الرّوح وخاصّة في المجتمعات الإسلامية _الجزائر وإيران مثلا_ لعب الدين دورًا أساسيًا في مقاومة الطّغيان والرّأسمالية والاضطهاد وبمختلف أشكاله." (شريط، 1981، ص 67)

إنّ الاشتراكية في الجزائر مطلبٌ للجماهير الشعبية الّتي قادت بنفسها كفاحًا رائعًا ضدّ الظّلم والاستبداد تحت شعار الجهاد وهي لا تزال مستعدّة لتبنّيها، بكلّ حماس متى عزّزتها روح دينية ونضالية، ووعي وإخلاص تقدّمي، وهو ما يجعل الطّابع الجماهيريّ لكفاح الشعب

الجزائريّ، وكذلك لتنظيمه الاشتراكي. تقوم به فئة مناضلة من المعلّمين الدّينيين الأوفياء لتقاليد الإسلام العريقة في الحرّية والعدالة ومقاومة الاستبداد، وهذه القيم هي السؤال الطبيعي للفلسفة ولذا يقول آلان: " تهدف الفلسفة إلى أن تثبت لي ما هو طبيعي دون كذب" (grateloup, 1979, p. 191). ولعل من خصائص الاشتراكية الجزائرية ،أنها لا تفصل بين التشييد الوطني والتشييد الاشتراكي كمفهومين متطابقين في الميثاق الوطني، وكذلك عدم الفصل بين قيم لثقافة الاشتراكية وقيم الثقافة الإسلامية التقدّمية، لأنّها تلتقي جميعا في قيم مشتركة يؤمن بها شعبنا، وهي الثقة في قدرة الجماهير على صنع تاريخها ورفع مستوى إنسانها المحروم إلى مستوى الكرامة ومناهضة الإمبريالية العالمية والطبقية الداخلية والطغيان في الحكم وسيطرة المال على القيم الروحية والفكرية . وإذا كانت قيم أخرى مادية قد طغت اليوم على حياتنا الاجتماعية فهي من الأمراض الّتي خلفتها فينا الاحتكاكات الغربية السامة، بحيث تمسكنا بها نتيجة للاستعمار الّذي دمّر فينا قيمنا المعنوية والثقافية، وبنياتنا الاجتماعية والاقتصادية لكي يسهل عليه ابتلاعنا.

تعرف الجزائر تقسيمات يسارية ويمينية وأخرى متوسّطة، لكن عبدالله شريط يراها تقليدا ساذجا لشكليّات التفكير في العالم المتقدّم لا لحقائقه، وهذه ظاهرة طافية على سطح مجتمعاتنا وليست انعكاسًا لواقعه الإيديولوجي يمثلّها طرف يساريّ مؤمن بالنظرية الماركسية الجامدة منذ ما كانت عليه عند ميلادها في القرن التاسع عشر، فلم يجعلها تنسجم مع عبقرية شعبه وخصائص مجتمعه كما فعل مثلا لينين أو ماوتسي تونغ أو هوشي منه، أو مثل بعض الأحزاب الشيوعية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية الّتي أحدثت تطويرا في بعض المبادئ الأساسية في المذهب الشيوعي الماركسي اللينيني بعد أن تحرّرت من كابوس "ستالين".

لكنّ الفئة الماركسية في الجزائر، كما في العالم الثالث عمومًا قد: "سمحت لنفسها بمصادمة مشاعر شعبها حتّى لا تصادم الشيوعية التقليدية في أمور ثانوية بالنسبة للاشتراكية ولكنّها أساسية بالنسبة لشعبنا كقضيّة الدّين والأسرة والميراث وكيفية التنظيم التعاوني...الخ." (شريط، 1981، ص 68)

أمّا الفئة الأخرى الّتي تواجهها الاشتراكية في الجزائر فهي الفئة المتطرّفة ،الّتي تجد في الاشتراكية الخطر الأكبر، ولم تدرس الإسلام دراسة علمية تمكّنها من فهمه فهمًا سليمًا كما

كان يفهمه الشيخ ابن باديس عندنا، وإنما هي فيه أقرب إلى الشعوذة منه إلى البلاهة، فنفر الشّعب من أفكارها الجامدة ،الّتي تتعارض مع طموحه في التقدّم والحيوية والانطلاق.

إنّ اشتراكية الجزائر لا تعارض فيها مع الدّين عند الأغلبية الساحقة للشّعب ذي الفطرة السليمة والموهبة الصّائبة، ولا مبرّر عنده للأخذ بأحدهما دون الآخر أو يسمح بالتناحر بينهما. ومن خلال ما أسفرت عنه مناقشاته الرّائعة للميثاق الوطني سنة 1976، ودون الدّخول في تحديدات فلسفته أو فقهه للاشتراكية أو للدين ،فهي نظام يعزّز التراث الحضاريّ للشّعب الجزائريّ المتكوّن من تقاليده الطّويلة في الكفاح، وفي دينه الّذي صنع شخصيته الثقافية والحضارية، ذلك الّذي لا تحصى تقاليده في التعاون والنجدة والمساواة، فما يسمّى بأراضي العرش: "هو ملكية القبيلة كلّها تستعمله للرعيّة وتوزّع شيئاً منه على أفراد القبيلة ممن هم في حاجة أكثر من غيرهم، وبفضل هذا النظام كانت القبيلة تحافظ على التوازن بين الميسورين وضعاف الحال من أفرادها". (شريط و الميلي، 1965، ص 147).فليست الاشتراكية غريبة في قيمها عن تاريخ شعبنا ،الّتي استوحاها عبد الله شريط من مواقف نخبة من أبنائه، والّتي تعبّر بصدق عن هذه النزعة الكامنة في أعماقه قائلًا: "كان الأمير عبد القادر اشتراكيًا مسلمًا بسياسته التقشّفية العادلة وسلوكه الشّعبي النزيه ومقاوماته العديدة للاستعمار، وكان رجال الحركة الوطنية الأوّلون فيما بين الحربين العالميتين قد برزوا من بين أوساط العمّال البسطاء سواء في أرض المهجر ،أو في وطنهم وطبعوا الحركة بطابعهم الّذي لم يمح إلى اليوم، وهو طابع الوطنية إزاء الاستعمار والانتماء للحقيقة الشعبية والجماهير المحرومة في السلوك الاجتماعي والتمسّك بديننا الإسلامي كتراث حضاريّ لشخصيّتنا إلى جانب قيام الحركة الإصلاحية الدّينية الّتي قادها ابن باديس، والّتي كانت مطبوعة بنفس الطّابع الشّعبي" (شريط، 1981، ص 69)، ومن ثم يخلص عبدالله شريط إلى القول: "ومن تقاليد هذه الحركات وطابعها الشعبي برزت العناصر الوطنية المتمثّلة في مناضلي اللّحظات الأولى والمجاهدين، والّتي انصهرت في صفوف جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني" (شريط، 1981، ص 69)، فهذه العناصر شكّلت النواة الوطنية الّتي واصلت بعد الاستقلال مهمّتها وطوّرت موقفها من مناهضة الاستعمار إلى موقف مناهضة الإمبريالية ثم إلى الموقف الاشتراكي.

بالتالي فإن الاشتراكية صارت مشروعًا وطنيًا كشرط لتحقيق التنمية للبلاد الّذي تقوم فيه النواة الوطنية بدور طلائعي من أجل بروز فكر وطني تقدمي واشتراكي.

إن كانت عرضة للانتقاد فهو ممّن ينقصهم الوعي السياسي والعلم، الّذين يتصورون بأن صعوبة إقامة نظامها لكونه بعيدا عن تقاليدنا ومنافيا لطبيعتنا الجزائرية النافرة من التقيّد والانضباط والعمل الجماعي كما يبدو في النظام الزراعي. ويرجع عبد الله شريط خطأ هؤلاء إلى جهلهم بتاريخ شعبنا ونظامه الزراعي ،الذي يتبين منه بأنّ طبيعة النظام الزراعي في بلادنا كان جماعيا، بحيث :"كان نظام الملكية في بلادنا-سواء كان خاصا للعائلة أو عروشيا للقبيلة- يقوم في الواقع على أسس اشتراكية يندمج فيها الفرد إما في أفراد العائلة أو أفراد القبيلة" (شريط و الميلي، 1965، ص 147) ،لكن الاستعمار دمّره بسياسيته وتشريعاته، وأحلّ محلّه نظام الملكية الفردية لأنّه هو الّذي يسهّل تفتيت الملكية الجماعية للأرض، والّذي يؤدّي إلى تفتيت القبيلة والأسرة المجتمعة حول الأرض وخدمتها و:"تفتيت الملكية والخلية الاجتماعية هو الّذي يسهّل الاستيلاء على الأرض من أيدي الفلّاح الجزائريّ الّذي يكوّن حصانته الاجتماعية والاقتصادية وانتقالها إلى أيدي المستوطنين الفرنسيين الّذين سموّهم بهذا العمل التخريبي معمرين". (شريط، 1981، ص 71). وقد ميّز قانون 1851 بين أراضي العرش كملكية جماعية وأراضي الملك، ثم صدر قانون سنة 1873 يقضي بمنع العمل بالعرف الشائع والّذي : "يحرم بيع أراضي العروش الّتي هي أراضي جماعية ، لأنّها كانت السدّ المنيع في وجه الاستيطان الأوروبي والاستيلاء على الأرض بواسطة الإغراءات الفردية" (شريط، 1981، ص 71)، الّتي يكتفي فيها شخص واحد من العرش كلّه بادّعاء جزء منها ووعدا لمعمر أوروبي بالبيع حتّى يصبح البيع نافذا بالفعل. وهكذا تقسّمت أراضي العروش ووزّعت على المزارعين الأوروبيين، وأصبحوا عمّالا عندهم تحت السياط. إنّ الطابع الجماعي لملكية الأرض هو الّذي أدّى إلى انسياق الجزائريين بصورة عفوية لاستعادتها جماعيا، والدّخول فيها بصفة جماعية في سنة 1962. لقد أرجعوها في شكل جديد عمّا كانت عليه قبل الاحتلال، الّذي هو نظام التسيير الذاتي، ثم نظام الثورة الزراعية، وكلّ منهما يقوم على أساس الملكية الجماعية للأرض ووسائل الانتاج، وإحلال هذه الملكية الجماعية في صورة تعاونيات عصرية محلّ الملكية الفردية الّتي كوّنها الاستعمار في بلادنا واستوردها من النظام الإقطاعي الأوروبي.

إنّ نظام ملكية الأرض الجزائري وإن كان جماعيا فإنّ له طابعا عصريًا فهو يتماشى مع الإسلام الّذي لا يقول بحرية الملكية الّتي قد تذهب بعيدا في الثّراء دون حرج، وإنّما حدّدها كحقّ لأنّ: "حقّ الملكية قد يقتضي اكتساب الحقّ الشّرعي في تملك الشيء على سبيل الحقّ المطلق ولا يجوز لأحد أن يستولي عليه أو يسرقه" (مرتاض، 2009، ص 188)، فالملكية الفردية مكفولة بما لا يضرّ بالملكية الجماعية، كما ينبذ هذا النظام البيروقراطية الاشتراكية الّتي هي أكثر شراسة من الإقطاعية نفسها كسبب للصّعوبات الّتي تلاقيها الزراعة، والّتي من بينها نفور الجزائري من خدمة الأرض التي يراها علاقة اكراه وعبودية ورثها عن الاستعمار ، فنزح عنها إلى المدينة على غرار ما حدث في البلدان الاشتراكية النامية، الّتي: "في أغلبيتها تستورد موادها الفلاحية من البلدان المصنّعة وأرضها مهملة بدون عمل لأنّ السواعد الّتي تخدمها تحوّلت إلى المدن." (شريط، 1981، ص 72)، ولا يوجد اليوم بلدٌ نامٍ يتمتّع باستقلاله الاقتصادي وباكتفائه الذاتي في المواد الغذائية الزراعية. وإذا كانت المعركة بين البلدان الحديثة الاستقلال وبين العالم المصنّع وخاصّة الإمبريالية الاقتصادية الحديثة قد انتهت عسكريا، فقد تحولت إلى الميدان الاقتصادي وفي مقدّمتها الميدان الفلاحي. يقول عبد الله شريط: "إنه لم يسبق قطّ في التاريخ أن اعتمدت قارات بأكملها في قوتها اليومي على بلدان في قارات أخرى كما حدث في العصر الحديث" (شريط، 1981، ص 73)، ولن تستقيم رجلاها وتنطلق سواعدها للعمل من جديد إلّا بعد جهد طويل من التوعية والعناية والتكوين، هي الّتي نسمّيها بالتكوين الإيديولوجي، الّذي هو كذلك شرط بالنسبة للجزائر في اعتمادها على النفس، وإعادة الأرض إلى سابق إنتاجها الزراعي لتستقلّ عن الدول المصنّعة الّتي أصبحت دولا زراعية، تمارس ضغوطها على الدول النامية وتملي عليها السياسة الّتي تخدم مصلحتها. و:"هذا هو السّلاح الّذي تستعمله الدول الإمبريالية ضدّ الدول النامية ويزداد خطورة على البلدان المتبنية للنظام الاشتراكي" (شريط، 1981، ص 74) . وبما أنّ رصيد الجزائر من المحروقات سائر إلى النفاد. فإنّه يفرض عليها تحقيق اكتفائها الذاتي من المواد الزراعية والغذائية حتّى لا ترهن استقلالها الاقتصادي الّذي لا يعرف تبعية في الميدان الصناعي، بل كذلك تبعية الميدان الفلاحي . وعليه فإنّ مهمّة الحزب والدّولة والمنظمات الجماهيرية هي "أن تركّز على جعل المشكل الزراعي في بلادنا هي المشكلة رقم1" (شريط،

1981، ص 74) . بالتالي هناك ثورة نوفمبر جديد لثورة زراعية حقيقية الّتي هي بدورها جزء من ثورة تكوين الإنسان الّتي تقوم على الإيديولوجية.

4. ضرورة الإيديولوجية وحدودها

يرى عبد الله شريط بأنّ الماركسية اعتبرت تحديد المذهب ضرورة تاريخية وفكرية لتطور الشعوب، واعتبر ذلك اكتشافا اجتماعيا ذا قيمة تاريخية لاشكّ فيها، وظنّ ماركس أنّ هذا قاعدة مادية تتحكّم في تطوّر الشعوب وستكون آخر كشف تتوصّل إليه الإنسانية وتبقى سائرة عليه إلى الأبد . غير أنه من الناحية المبدئية يستحيل اعتبار مذهب ما، أو مبدأ من المبادئ، أو عقيدة من العقائد مهما كان كمالها ودقّتها؛ هي آخر ما ستظلّ الإنسانية عالقة به مهما كان تطوّرها مستقبلا (شريط، 1981، ص 74)، وهو ما يحيلنا إلى التساؤل مع عبد الله شريط : هل تكون النتيجة من هذه الاحترازات عدم التخطيط للمستقبل أو وضع نظريات مسبقة بحجّة أن العصر الّذي نخطط له ستكون ظروفه مغايرة لظروفنا وستكون أفكاره غير أفكارنا، فيرمي أبناؤه بخططنا عرض الحائط وسيقيمون لأنفسهم ما يلائمهم من البناءات العقائدية والفكرية والاجتماعية؟

في نظر عبد الله شريط أن هذا الزعم ينطوي على خطورة بالغة، رغم أنّنا لا ننكر بأنّ أبناء كل عصر يستخفّون بما خلفه لهم أسلافهم من بنيات فكرية أو عقائدية، وردت إليهم من مجتمعات مغايرة ، ولكن كلّ هذا لا يغني عن التخطيط للمستقيل و يؤكد : "أنّ حدًّا أدنى من التخطيط العقائدي لابدّ منه لتطور المجتمعات الحديثة سواء كانت متطوّرة أو متخلّفة، ولكن هذه الحتمية يجب ألّا تكون عمياء، نعمّم حكمها وقوانينها بسذاجة على حياة الإنسان في كل عصر وفي كل مكان، كما نعمّمها على ظواهر الطبيعة، أو حياة الحيوان" (شريط، 1981، ص 25)، لأنّ في هذا إفراط في ادّعاء الكمال الّذي وصل إليه الإنسان في كل زمان ومكان، وبالتالي هذا كفر بقدرة الإنسان على التجدّد المستمر، وبقوّة الفكر الإنساني الّتي لا تحد، وحتّى في المجتمعات الليبيرالية،التي لم تزدهر في غياب الإيديولوجية الرأسمالية، نجد بأنّ هناك رفضًا لاختزالها والتأكيد على نسبيتها، ولهذا يذهب عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين TOURAINE Alain إلى القول بأن: "الديمقراطية شرط ضروري للتنمية

الاقتصادية ولا يمكن أن تختزل في المظاهر السياسية للتحرر الاقتصادي" ,Touraine) (1994, p. 294، وكذلك الاشتراكية ليست إيديولوجية مختزلة.

يذهب عبد الله شريط إلى القول بأنّ: "كثيرا من الشعوب النامية اليوم تشعر بالفراغ الإيديولوجي قدر شعورهم بالتأخّر الصّناعي ،أو التخلّف المعاشي والثقافي" (شريط، 1981، ص 25). والّذي يبدو لهؤلاء في النظرة الاحتقارية التي يعاملهم بها أبناء البلدان المصنّعة حتّى ولو كانوا خبراء لديهم، فلا يجدون منهم المعرفة المتفتّحة بسبب التخلّف الإيديولوجي، ولذا لابدّ من الإشارة لهذه العلاقة بين التطوّر والتخلّف عند الحديث عن الإيديولوجيا في الجزائر، والّتي من الوجهة الفكرية والعملية تشكّل حجر الزاوية في التسيير، أو الاتجاه الاشتراكي، الّذي: "هو نظام متوافق يحقّق العدل الاجتماعي ويساعد على نموّ الشخص الإنساني نموًا تامًا" (صليبا، 1982، ص 88)، و يعترف عبدالله بأنه من الصّعب أن نزعم أنّ الإيديولوجية قائمة اليوم وجاهزة في مختلف مستوياتها الفلسفية والسياسية والتطبيقية في الجزائر، وإذا كان لها جانب نظري وجانب عملي فإن: "الجانب العمليّ في الجزائر يسير بخطى أسرع من الّتي يسير بها في الجانب النظري" (شريط، 1981، ص 30)، وحتّى في الصين بعد ماوتسي تنغ نجد بأنّ الإيديولوجية كنظرية تحت أضواء خافتة في حين تسلّط الأضواء الساطعة على الإنجازات العملية الّتي لها علاقة مباشرة بحياة الجماهير المادية ووسائل التقدّم التقني السّريع، وهذا ما ينعكس عندنا في الجزائر. والسبب الآخر محلّي خاصّ بالجزائر، يرجع إلى ظروفها التاريخية والحضارية الخاصّة، وهو: "أنّ النظام الاستعماري لم يكن ولم يترك المجال ممكنا لتكوين ثقافة وطنية ذات مستوى عالٍ تنتج من رجال الفكر القادرين اليوم أو قبل اليوم، على السيطرة على مختلف الميادين العلمية والفلسفية والاقتصادية والحضارية، الّتي تتألّف منها إيديولوجية كاملة" (شريط، 1981، ص 30)، لأنّ الأوضاع لن تستقرّ له إلّا إذا نشر الظّلام في كل مكان، وقد يغفر الجزائريون لفرنسا كلّ الملايين الّذين قتلتهم، ونهب الثروات، ولكنّهم : "لا يغفرون لها أبدًا حربها التجهيلية المنظّمة الّتي تركتهم بها بين أفقر الشعوب ذات الحضارات القديمة في الميدان الثقافي، وممّا لاشكّ فيه أنّ هذا الحقد على الاستعمار الثقافي هو الّذي يفسّر جملة التعريب الّتي تخوضها الجزائر" (شريط، 1981، ص 30).

لقد حقّقت الثّورة الجزائرية نجاحات تطبيقية كبرى، لكن بقي النقص قائما في الميدان النظريّ، بدليل ما يزال الفكر الإيديولوجي يحتلّ مكانة كبيرة من الاهتمام في مختلف مستويات المسؤولين، وهو ما تؤكّده الصّحافة الوطنيّة ، الّتي تلحّ من ناحيتها على أنّ هناك ضعفًا إيديولوجيًا سببه عدم الاهتمام بالدّراسات النظرية، الخاصّة بالنصوص الّتي صدرت عن الثورة الجزائرية ومتابعتها بالدّراسة والإثراء، كما أنّ مواثيق الثّورة كثيرا ما يلاحظ إهمالها في الرّفوف، وكلّ هذه تصلح كتنظير إيديولوجي وهنا؛ يشير عبد الله شريط إلى: "أننا في حاجة إلى صيغة نظرية متجرّدة للثّورة. بل نريد الصيغة النظرية النابعة من استخلاص التجربة من العمل الثوريّ اليوميّ والاستفادة منها، لأنّ هذه الصيغة هي الّتي تسهّل وحدة المناضلين كما تسهّل العمل الثوري في البلاد" (شريط، 1981، ص 30)، هذا العمل إذا تعثّر أحيانا ، فهو يرجع إلى النقص الإيديولوجي الّذي عند تقييمه بعد عشرين سنة من الاستقلال، يظهر واضحًا وصارخًا. فالمشكلة الإيديولوجية ظلّت قائمة في الثورة الجزائرية، والدّليل أنها: "انصرفت إلى إثراء المواثيق الإيديولوجية القديمة: ميثاق الصومام، ميثاق طرابلس، ميثاق الجزائر، الميثاق الوطني بالخصوص. وحاولت تدارك النقص في المجهود النظري الّذي سجّلته على نفسها تسجيلًا متواصلًا منذ قيام الحركة السياسية والإصلاحية في الثلاثينات إلى ما بعد الاستقلال بعشرين سنة". (شريط، 1981، ص 31)، فعدم النضج الإيديولوجي، قد أفضى إلى افتقاد المقاييس لاختيار الرّجال للمسؤوليات، والتضحية بكثير من العناصر الوطنية الصّالحة، فكان ضرر هذا السلوك مزدوجا تمثّل في حرمان البلاد من تجربتهم الّتي تعتبر ثروة ورأسمال وطني. وأمّا الخسارة الثانية فقد تمثّلت في الفراغ عن إبعادهم فملأته عناصر انتهازية لا تحلّ مشكلة الشّعب ومنصرفة لتنمية فوائدها الخاصّة، والّتي في كثير من الحالات كان يتمّ اختيار رجال منها؛ لا بناءً على صلاحيتهم وتشبّعهم بالخطّ الإيديولوجي، وإنّما مكافأة لهم على موقف، أو بناء على العلاقات الشخصية والثقة الفردية الّتي لا تسندها تجربة سابقة ولا مقياس موضوعي. وقد ترتّب على هذا إسناد المناصب لأناس على أساس المكافأة لا الكفاءة، فتصرّفوا فيها كملك لهم نالوه، وقد تجلّى سلوكهم في نهب وتبذير أموال الدّولة.

إنّ حرية الصّحافة وأحزاب المعارضة والمؤسّسات البرلمانية في المجتمع الغربيّ الرأسماليّ تتعاون كلّها على انتقاد السلطة وفضحها أمام الملأ، فتحترس من ارتكاب الأخطاء، ومن

التهاون بشؤون الوطن والمواطنين أو استعمال السلطة للمصالح الشخصية، وكذلك في البلاد الاشتراكية توجد أجهزة الحزب التي تراقب كلّ شيء وتحاسب على الصغيرة والكبيرة، حيث يسير كلّ واحد في حياته الخاصّة والعامّة حسب أوامر الحزب وتعليماته ويطبّق القانون بصرامة مخيفة. بالإضافة ،لا يوجد ما يغري المسؤولين والإطارات بتبذير أموال الدّولة أو اختلاسها لإنفاقها على الكماليات.

لكن في الجزائر لم نأخذ لا بهذا النظام أو ذاك، واكتفينا من النظام الاشتراكي بالتأميم ونقلنا الممتلكات الخاصّة إلى الدولة، الّتي صار الكثيرون يتصرّفون فيها لصالحهم، و:"أن أغلبية الإطارات تنادي بالاشتراكية وهي لا تؤمن بها لأنّها تفهم من الاشتراكية أن ينتقل التصرف في الأملاك والمصالح من الخواص إلى الوطنيين" (شريط، 1981، ص 33)، لأنّ عدم وجود حزب طيلة السبعينات وإلى أواخر السبعينات يراقب على الطّريقة الاشتراكية، أو أحزاب معارضة أو برلمان أو صحف حرّة على الطّريقة الغربية، أخلى الجو للبعض ليتصرّفوا في أملاك الدولة دون محاسبة، وأن يتخلّصوا بسهولة من المخلصين القلائل المزعجين لهم، وصار للحزب دور للمناسبات وليس لمراقبة أو مناقشة، لا يستفيد منه إلا العاجزون عن التفكير والعمل، ومأوى للمشلولين في الإرادة والفكر والإنتاج، الّذين يظهرون عند الانتخابات، ويختفون من مسرح النشاط الوطني .ومن هنا فإن شرط النظافة والالتزام العمليّ المقبول سلوكيا، لا يتوقف على الكفاءة النظرية المبنية على الشهادات العلمية للإطارات أو الشروط السياسية الّتي تسمّى الالتزام لكنها في حقيقتها ولاء ، وإنما يتمّ على أساس الاتّفاق الإيديولوجي الّذي يتمّ العمل به بدون عقد ويجعلنا نكسب رجالًا صالحين للعمل ونستفيد من تجاربهم في تجنيد الشعب للمبادئ الوطنية بدلًا من أن تبقى هذه القوّة ضائعة كماء للأنهار في البحر لا يسقي زرعًا ولا يأتي بثمرة، فلا إبعاد لمن يخدم لأجل بلاده، و:"أن من يجب أن يبعدوا هم فقط؛ من لا تنعكس إيديولوجيتهم على مسلكهم الأخلاقي، على أنّ المسلك الأخلاقي يجب أن تكون له مؤسسات تحرسه" (شريط، 1981، ص 35)، لأنّ في الأنظمة الاشتراكية وفي الأنظمة الليبيرالية توجد مؤسّسات سياسية، والّتي هي أداة الرّقابة الرّهيبة الّتي تجعل المسؤول يعرف أنّه سيحاسب يوما ما؛ أمام هذه المؤسسات وعلى ضوئها يتقرّر مصيره في منصبه. وكذلك في الأنظمة الاشتراكية يكون للحزب دور أساسي، بل هو الدّولة الحقيقية من حيث هو الجهاز المفكّر والمراقب والمحاسب وليست الإدارة إلّا جهاز

تنفيذ لا أكثر ولا أقل، ومن هنا :"فإنّ الحزب يجب أن يجهز بأنظمة فكرية وبشرية تستقطب أحسن العناصر البشرية من حيث النضج الفكري، ووضوح الرّؤية ومعرفة مشاكل المجتمع المعقدة والالتزام الخلقي" (شريط، 1981، ص 35).

5. حقيقة الإيديولوجية الاشتراكية

يرى عبد الله شريط بأن الاشتراكية كإيديولوجية: " ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة فقط" (شريط، 1981، ص 36) وهي ليست نظامًا وُجد مكتملًا، فهي أشبه بالليبيرالية الّتي بشأنها اعترف الاقتصاديُّ الكبير هايك بأنّ: "الليبيرالية الكاملة لم توجد وأنّ من الواجب إذن إنشاؤها" (سيليه، 1980، ص 111). بالتالي فلا عيب في اختيارها مذهبا لمسيرة الجزائر لأنّه يمثّل الطريق المختصر مقارنة بالطريق الليبرالي، ويعود لسببين: الأوّل حضاري وهو إخراج البلاد من التخلّف إلى الالتحاق بسرعة بصفوف الأمم الراقية، و:"أن اختيار الاشتراكية لهذا الغرض مبنيّ على تجربة تاريخية وأخرى راهنة" (شريط، 1981، ص 36)، تتمثّل في خروج الدّول العربية في المشرق ودولة الاتحاد السوفياتي من الحرب العالمية في وضعية متشابهة من التأخّر الحضاريّ والسيطرة الأجنبية عليها، ولكن بعد مضي نصف قرن على التجربتين، قفز الاتحاد السوفياتي إلى مصاف أقوى الدول في العالم وأقدرها على تنظيم مجتمعها، بينما بقيت الدول العربية في مرحلتها الّتي خرجت منها. والسبب الثاني إنساني وهو: "أن الطّريق الاشتراكي يحقّق للطبقات المحرومة في المجتمع كرامتها الإنسانية عن طريق مساواتها الاقتصادية النسبية، ويضعها في حماية كاملة من الحاجة والاستعباد المادي. فالاشتراكية وتزيل الفوارق الطبقية بين أعضاء المجتمع الواحد. وقد بين عبد الله شريط بأن التجارب الرّاهنة الّتي تجعلنا نفضّل الطريق الاشتراكيّ على غيره، يكفي أن نستمدّها ممّا يجري في بلدان واحدة قسّمت إلى نظامين: أحدهما اشتراكي، والآخر رأسمالي، أو ليبرالي: مثل الفيتنام، وكوريا، من العالم الثالث، وكيف تمكّنت الأجزاء الاشتراكية في هذه البلدان من النهوض الحقيقيّ في جميع المجالات، وكيف بقيت الأجزاء الليبرالية منها نهبا للاستعمار، تعبث بها الشركات الأجنبية وتعرقل تطوّر شعوبها الغارقة في البطالة والحرمان من التعليم والسيادة الوطنية، بحيث نجد وحدة الشعب واللغة والمستوى الحضاري الواحد، لكن: "يفرق بينهما

النظام السياسي وحده، وتشبع رجاله بإيديولوجية واضحة، وسلوك أخلاقيّ منسجم معها" (شريط، 1981، ص 37)

لا تخلو الاشتراكية كنظام من عيوب في نظر عبد الله شريط، وهي وسيلة لا غاية تختلف باختلاف المجتمعات وعاداتها ولا يطبّق بشكل واحد، وبالتالي فالقول بأن: "الاشتراكية العلمية هي وحدها الاشتراكية الحقيقية، كلمة غير صحيحة، وشعار سياسي أكثر منه حقيقة من حقائق العلم" (شريط، 1981، ص 38)، فالتطبيق الاشتراكي أسفر عن نقائص أدّت إلى نتائج عكسية، فمثلا المبالغة في مقاومة المصلحة الفردية بالقضاء على الملكية الفردية بجميع أشكالها بدلا من مقاومة تجميع المال في يد واحدة وحرمان الأغلبية منه، قد قضى على مطامح الفرد وحرمانه من تحقيق مصالحه الخاصّة، والّذي أدّى إلى انكماش الأيادي عن العمل، والفكر عن الابتكار، والقضاء على شخصية الفرد بالقضاء على مبادراته الخاصة الّتي هي غريزة فيه. فالإبقاء على شكل من أشكال الملكية ضروري، فهي لا تضرّ بالمجتمع وتفيد الفرد في الوقت نفسه. ونفس النقص وقع بالنسبة لحرية التعبير، بحيث : "أخرجت الشيوعية الجماهير الشعبية من استبداد المال الّذي كان مسلّطا عليها من الطبقة البورجوازية إلى استبداد الرّأي الّذي يفرضه الحزب بحجّة توحيد كلمة الشعب حول فكرة واحدة" (شريط، 1981، ص 38) ،لأنّ اختلاف الأفكار يأتي من اختلاف المصالح في المجتمعات الطبقية، وبما أن المجتمع الاشتراكي موحّد ومنسجم اقتصاديا، وجب أن يكون موحّدا فكريا، وفي هذا تحديد للحرية فنشأت وحدة المبدأ ووحدة الحزب وخاصّة في الاتحاد السوفياتي. ففكرة الحزب الواحد في روسيا جاءت من النظام القيصري الاستبدادي وليس من الفلسفة الماركسية بدليل أنّ دول أوروبا الشرقية كانت أحزابها كلّها يسارية تقدّمية وهي ثانوية بالنسبة للحزب الشيوعي الرئيسي، ولكن داخل هذا التعدّد في الأحزاب توجد حريّة سياسية أكثر من الّتي تتوفّر في الاتحاد السوفيتي. حيث الضغط على حرّية الرّأي في عهد "ستالين" الّذي ضحّى بالأكثرية السّاحقة من الإطارات النيرّة المثقّفة في البلاد، وهو ما خلّف فقرا في الإطارات فترك عبئا تحمّلته الأجيال اللّاحقة كلّها، رغم ذلك لم يقض على غريزة حرّية الرّأي في الأجيال السوفياتية، الّتي تسري عدواها إلى الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية والأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، الّتي تبحث عن صيغة من العقيدة الاشتراكية لضمان حدّ أدنى من حرّية الرّأي والتعبير، ولذا يؤكّد شريط: "ينبغي أن نأخذ درسا لنا منذ

خطواتنا العقائدية الأولى في طريق الاشتراكية فنضمن هذا الحدّ الأدنى من الحرّية في الاقتصاد وفي الفكر على حدٍّ سواء، على أن التزامنا بالاشتراكية يجب أن نوضّحه أكثر لمناضلينا ولشعبنا، ولإطاراتنا التعليمية والإدارية بصورة خاصّة" (شريط، 1981، ص 39)، بحيث أننا اشتراكيون في التنظيم الاقتصادي والتجنيد الجماهيري للبناء، وفي العناية بالثقافة الشعبية التقدّمية وإحياء التراث، باستغلال المواهب المخزونة، الّتي لم تستثمر، "ولكن داخل هذا الالتزام الاشتراكي لنا مواقفنا الواضحة الّتي قد نختلف فيها مع الشيوعيين الوثوقيين الّذين أصبحوا يسمّون رجعيين لأنّهم لا يقبلون في الاشتراكية بأي تصحيح أو تطوير، وفي مقدّمة ما نختلف فيه معهم قضيتان أساسيتان إلى جانب الحدّ الأدنى من الملكية وحرّية التعبير وهما مسافة الدّين والوطن". ولا نتعاطى مع الماركسية والشيوعية إلا من حيث هي مقاومة للإمبريالية العالمية، أو الدفاع عن حرية الشعوب أو الطبقة العاملة على المستوى العالمي، ويقول شريط: "أن هذا المبدأ هو الّذي نعمل به، ولكن يجب أن نقوله أيضا ونكتبه لمناضلينا ونشرحه في اجتماعاتنا ومدارسنا" (شريط، 1981، ص 39)

أمّا علاقة الاشتراكية بالدّين فينبغي ألا نخلطها بموقف ماركس من الكنيسة أو المسيحية في القرن التاسع عشر، وإن كنّا لا ننكر بأنّ رجال الدّين عندنا غير ملوّثين في التاريخ أو في العصر الحاضر بمساندتهم للقوى السياسية الرّجعية في بلادنا، وهذه ظاهرة في كل ملّة. ولكنّنا يجب ألّا نقع في الخطأ والمغالاة الّتي وقع فيها ماركس واتّبعه فيها الشيوعيون الّذين حرموا أنفسهم من حرّية المناقشة. فلا نحكم على الدّين من رجاله أو نحكم على العلم من تطبيقاته في التكنولوجية الحربية أو في الجرائم. فالعلم غير مسؤول عن استعماله في اضطهاد الشعوب والطّبقات البروليتارية في العالم، وكذلك الدين. يقول شريط بعدم اتّهام الدين بالرّجعية، أو موالاة الأغنياء والرأسماليين مذكرا بقول الله: "الّذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم، يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم..." (سورة التوبة، الآية 34-35)، وأمّا بورتاليس (*Portalis*) فيشير إلى أنّ الوفاء للواجب والشّعور الدّيني الموجود بالقوّة في نفوس العمّال ، يلهمهم محبّة النظام والتوفير والوئام والسلام والمودّة وتذوّق الأفراح العائلية والملذّات الشّريفة في كلّ ذلك سيكون أيضا مطلبًا رائعًا إن لم نقل أنّه واجب محدّد ومقدّس (سيليه، 1980، ص 17)

إنّ القضيّة هنا، إبراز الأفكار الاشتراكية في الدّين حتّى تعلو على الأفكار الّتي ينادي بها الرّجعيون فيه. ولنا مثلنا الدّيمقراطية الّتي جاءتنا من الإسلام، الّتي تدخل في تراثنا الشعبيّ الثّقافيّ فنحيي العمل بها، ويتأثّر بها شعبنا أكثر ممّا يتأثّر بالمثل الأجنبية حتّى ولو كانت ماركسية، و لو أن الماركسية الحقيقية نفسها تقول لنا: "أن تراث الشعب يجب أن يغربل ويبعث منه إلى الحياة والتطوّر كل ما كان يحمل مثلا إنسانية من المساواة والعدالة ومقاومة الطغيان والتفسّخ" (شريط، 1981، ص 40)، فالفراغ العقائدي عند الشباب هو سبب عدم فهم الاشتراكية والدّين بحرّية وتعمّق، ولابدّ من إزالة هذا الخلط والغموض بواسطة أفكار واضحة ومبسّطة بالنقاش الحر الهادئ والمستمرّ، وما يجب أن نعلّمه لشبابنا هو: "أن الاشتراكية على اختلاف أنواعها الرّاهنة هي بالنسبة إلينا نظام اقتصادي وتنظيم جماهيري وثقافة شعبية لا أكثر، أمّا العقيدة الدينية فالناس فيها أحرار، ولا يجوز لنا أن نضغط عليهم فيها (شريط، 1981، ص 41). وبحسب عبد الله شريط فإن الاشتراكية تهدف إلى مصلحة الطبقة الكادحة والمحافظة على حرّية الإنسان وحمايتها من مختلف أنواع الضّغط والإكراه" (شريط، 1981، ص 41)، وأوّل مبادئها الفلسفية أنّها لا تؤمن بشيء دائم أو مقدّس حتّى في الطبيعة والكون. فهي تطوّر دائم وثورة على نفسها باستمرار. وأن :"كلّ نقاش يثري تجاربها ويصحّح أخطاءها على ضوء الممارسة والتجربة والمصلحة الوطنية، يجب أن يؤخذ على أنّه علم من صميم الاشتراكية" (شريط، 1981، ص 41)، بالتالي فإنّ الاشتراكية وسيلة لخدمة المواطنين والوطن وليست غاية مثلما يعتبر الكثيرون بأنّ السلطة غاية في حياتهم ونسوا أنّها وسيلة لخدمة غيرهم، فعل الكثيرون بالاشتراكية، وكذلك فعلوا بالدّين .

إنّ التكوين الإيديولوجي الّذي يقترحه عبد الله شريط لابدّ أن يمشي على رجلين: رجل نظرية تتمثّل في القوانين النظرية والخطب والتوجيه والإعلام الواسع عن حقيقة الأمور، والنقد البنّاء ولا يكتفي باستنكار الخطأ، والرّجل الأخرى هي ضرب المثل العملي من المسؤول الّذي يتولّى التسيير ومسؤولية النتائج ، ومناقشة ومراجعة كلّ من الوسيلة النظريّة والتطبيق على ضوء النتائج العملية. ويشير عبد الله شريط إلى أن المركبات السياحية الّتي أكلت مئات المليارات من خزينة الدّولة، لو طرحت على المناقشة لكان الخروج من تلك المناقشة ،مثلا ؛بتعويض هذه المركبات بمشاريع أخرى كحفر الآبار بتلك الأموال في مختلف

أنحاء الوطن الّتي تشكو العطش، ولازدهرت بلادنا منذ سنوات بالخضر والحبوب والحيوانات الّتي أصبحنا نستوردها لسكان المدن، والريف.

يقدّم لنا عبد الله شريط كذلك، مثالا آخر على خطورة الاعتماد على أفكار الإطارات المتكوّنة في المدارس الغربية وانحرافها الاجتماعي وأميتها السياسية، والإيديولوجية الّتي تهتمّ باستيراد الآلات الفنّية المعقّدة الّتي كان يمكن تعويضها بأيدي عاملة بعد تدريبها ومنحها الثقة وتشجيعها على الخلق والإبداع، فهي متوفرة وعاطلة كالآلات المكدّسة في الموانئ. وقد تعوّدت هذه الإطارات على ألا تقوم بأي عمل إلّا إذا كان داخلا في اختصاصها، وهذا من الأمراض البيروقراطية جاءت عدواها من تفكيرها على الطريقة الغربية، ولا يمكن انتقادها بحجّة عدم انتقاد ما تقوم به الحكومة لأنّها حكومة الشّعب وحكومة العمّال والفلّاحين ومن ينتقد تصرّفاتها وانحرافاتها فهو رجعيّ أو يعمل لفائدة دولة أجنبية. (شريط، 1981، ص 45)

لكن، هذه الأمثلة لا تعني عند عبد الله شريط بأنّ كلّ السياسة الاشتراكية على هذا المنوال لأنّ الثورة الزراعية والعلاج المجّاني، والتسيير الاشتراكيّ للمؤسّسات ورفع الضّرائب عن الطّبقات الفقيرة من الشعب والخدمة الوطنية الّتي يقضيها الشّباب في العمل هي أمثلة إيجابية على الاشتراكية، الّتي رغم أخطائها في التطبيق أو التصوّر فإنّها: "تدلّ على أنّ نظامنا الاشتراكيّ يمكن أن يصحّح خطواته باستمرار، ويتدارك نقصه مع مرور الوقت" (شريط، 1981، ص 45). ويعطي عبد الله شريط كمثال حيّ الصين الّتي ظلّت خمسين عامًا تنتظر رأي الخبراء الغربيين، بما فيهم الخبراء السوفيات وكلّهم أعلنوا استحالة بناء جسر فوق نهر "يانغ تسي" الّذي يقسّم الصين إلى شمال وجنوب و:"لكن العمّال والفلاحين والجيش الشعبي استطاعوا بوسائل تقليدية بسيطة أن يبنوا جسرا صينيا فوق هذا النهر كذّب كلّ توقّعات الخبراء الأجانب والوطنيين طيلة نصف قرن، وهذا ما قضى على فرعنة الإطارات وخفّف من سطوة البيروقراطية الّتي هي نقطة الضّعف الأساسية في النظام الاشتراكي" (شريط، 1981، ص 46)، فالنظام الاقتصاديّ الناجح هو الّذي يقوم على روح التعاون الّذي يقول فيه ابن خلدون: "إنّ اختلاف الأجيال في أحوالهم إنّما هو اختلاف نحلتهم من المعاش فإنّ اجتماعهم هو تعاون على تحصيله". (الخضيري، 1989، ص 143)

ففي نظر شريط أنّ "شعار كلّ شيء من الشعب وإلى الشعب" يجب أن يتحقّق في الحياة اليومية الوطنية، وذلك بتجنب التسيير من فوق وطغيانه الخطير الّذي شمل جميع

مستويات الحياة وكل مرافقها. فالشّعب سئم من كلّ السياسة تأتيه من فوق، ولا ينقاد إلا لأبناء منه مخلصين فيتّبعهم بطواعية وحماس، لا بدفع من خلف، لأنّه من الشعوب النادرة الّتي طبعت حركاتها السياسية والاجتماعية والإصلاحية دائما بالطابع الشعبي، والجماعي من ملوك البربر في العهد الرّوماني، إلى الحركة الوطنية والثورة المسلحة. و"هذا ما يجب أن نسير عليه في البناء الاشتراكي اليوم، وما يجب أن ننشره في إطارات الحزب والدّولة ونعمل به كمسؤولين في جميع المستويات لنحقّق به البناء الاشتراكي" (شريط، 1981، ص 47)، الّذي يضمن تطوّر الاقتصاد، ونموّ البلد الّذي يقول عنه مالك بن نبي: "إنه في حالة نمو إذا كان اقتصاده ناميا، أو بالقياس مع بلد آخر فنقول عن أحدهما إنه متخلّف إذا كان اقتصاده كاسدا". (بن نبي مالك، 2013، ص 51)، وبالتالي فإن الاشتراكية كإيديولوجية اقتصادية وسيلة ضرورية للقضاء على أزمة التنمية في الجزائر من وجهة نظر عبد الله شريط.

6. خاتمة

يمكن الوصول إلى أنّ محاولة عبد الله شريط الفلسفية في بحث أزمة التنمية في علاقتها بالإيديولوجية الاشتراكية في الجزائر، والكشف عن دورها في إعادة بعث الحياة الاقتصادية لما لها من تأثير على كلّ جوانب الإنسان الجزائري، كانت محاولة تأسيس للمعرفة، ولتفكير نقديّ فلسفيّ كتفكير نسقيّ لحقيقة الاشتراكية، الّذي ربط فيه بحثه عن سؤال التنمية بكل جوانبها، الّتي تعيد للإنسان الجزائري كينونته وهويته الّتي سلبها منه الاستعمار. فهي تكشف كذلك عن أسمى غايات وقيم التنظيم الاشتراكي بهدف معرفة طبيعته ومدى تعزيزه للبعد الإنسانيّ للجزائريّ كبديل للتنظيم الليبيرالي والإقطاعي، والّذي استوحى أبعاده الإنسانية من تجربة جزائرية معاشة، تقدّس الإنسان وتدعم تطوّره ورقيّه الحضاريّ، وبالتالي فهي محاولة فلسفية أصيلة .

7. قائمة المراجع:

1.القرآن الكريم

2./ لإسلام والقضايا المعاصرة2009الجزائردار هومة للطباعة والنشر والتوزيع

3.بن نبي مالك2013تأملات الجزائر دار الوعي للنشر والتوزيع

4.سيليه ,ف .(1980) .الأخلاق *والحياة الإقتصادية، ترجمة العوا عادل* .بيروت _باريس :منشورات عويدات.

5.شريط ,ع .ا .(1981) .*المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية في الجزائر* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

6.صليبا ,ج .(1982) .*المعجم الفلسفي* .بيروت :دار الكتاب اللبناني.

7.عبد الله شريط، و محمد الميلي. (1965). *الجزائري في مرآة التاريخ* (المجلد ط1). قسنطينة: مكتبة البعث.

8.*فلسفة التاريخ عند ابن خلدون*1989القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع

9. Dictionnaire philosophique de citation 1979hachette 1er Edition
10. Larousse1971larousseparislibrairie larousse
11. Touraine, a. (1994). Qu'est ce que la démocratie? Paris: fayard.